



البند 6 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2019/6-F/1/Add.1
مسائل الموارد والمالية والميزانية
للنظر

التوزيع: عام
التاريخ: 8 مايو/أيار 2019
اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

رد إدارة البرنامج على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن منع التدليس واكتشافه والتصدي له

خلفية

- 1- ترحب الإدارة بالمراجعة الخارجية بشأن منع التدليس واكتشافه والتصدي له وتوصيات مراجع الحسابات الخارجي المستمدة من المراجعة⁽¹⁾.
- 2- وقد بدأت الإدارة بالفعل في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها. ومع ذلك، وبغية دعم التنفيذ الكامل للإجراءات المتفق عليها، سترصد الإدارة عن كثب التنفيذ قبل مواعيد التنفيذ المستهدفة وستجري استعراضات بمراجعات منتظمة لما تبقى من الإجراءات المتفق عليها.
- 3- وتود الإدارة أن تشكر مراجع الحسابات الخارجي على تعاونه المجدي والبناء، وعلى إطلاعها على مشروع التقرير في مرحلة مبكرة مما أتاح الفرصة لإجراء مزيد من الاستعراض الداخلي.
- 4- وتعرض مصفوفة رد الإدارة الإجراءات المزمعة والجداول الزمنية للتنفيذ.
- 5- وترد في المصفوفة المرفقة الردود التي أعدها شعبة إدارة المخاطر المؤسسية بالتشاور مع الشعب والإدارات الأخرى المعنية.

(1) WFP/EB.A/2019/6-F/1

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة M. Manditsch
رئيسة
فرع الضوابط الداخلية والرقابة
هاتف: 066513-2547

السيد J. Howitt
مدير
شعبة إدارة المخاطر المؤسسية
هاتف: 066513-2786

رد إدارة البرنامج على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن منع التدليس واكتشافه والتصدي له			
الإطار الزمني	رد إدارة البرنامج	جهة التنفيذ	توصيات المراجعة الخارجية
ديسمبر/كانون الأول 2019	مقبولة. تعكف إدارة الموارد البشرية حاليا على تطوير إجراءات التشغيل الموحدة على النحو الموصى به. ويتضمن نهج البرنامج لمكافحة التدليس ومكافحة الفساد في التوظيف إفساحات تتعلق بسوء السلوك ومشاكل الأداء؛ وتوفير نسخ من سياسة مكافحة التدليس والفساد ومدونة قواعد السلوك في وقت التعاقد؛ والشهادات المطلوبة من أجل متابعة تقديم الطلبات لإعلانات الشواغر في البرنامج؛ والتحقق من الجهات المرجعية؛ والتحقق من المؤهلات التعليمية. وتلاحظ إدارة الموارد البشرية أن صحة نتائج التحقق من الجهات المرجعية في بعض البيانات التشغيلية للبرنامج لا يمكن ضمانها دائما.	شعبة الموارد البشرية	التوصية 1. يوصي مراجع الحسابات الخارجي بإدراج العناية الواجبة الخاصة بمكافحة التدليس في إجراءات التشغيل الموحدة التي يجري تنفيذها حاليا لأغراض تعيين الموظفين والاستشاريين.
مارس/آذار 2020	مقبولة جزئيا. قبل إدراج أي شخص في القوائم المختصرة و/أو التعاقد، تجري شعبة سلاسل الإمداد العناية الواجبة. بالنسبة للموردين الاستراتيجيين المختارين، يتم استخدام منظمات تقييم المخاطر ذات السمعة الطيبة والمستقلة لإجراء العناية الواجبة بما في ذلك فيما يتعلق بمخاطر التدليس. على سبيل المثال، يعين مديرو الاستثمار الخارجيون للبرنامج للعمل على محافظته الاستثمارية بعد عملية اختيار تنافسية ويعملون بموجب مبادئ توجيهية صارمة. وخلال هذه العملية، يستفيد البرنامج من خدمات البنك الدولي للحصول على المشورة الفنية وتحليل المخاطر لتحديد مدى ملاءمة الموردين المحتملين لإدارة الأموال التي يأتهم عليها البرنامج. وستقوم الإدارة بما يلي: (1) تعزيز العملية من خلال توضيح تعريف "المورد الاستراتيجي" الذي يجب إجراء العناية الواجبة المستقلة بخصوصه بما في ذلك تقييم مخاطر التدليس؛ (2) إجراء العناية الواجبة الدورية على الموردين الاستراتيجيين القدامى لضمان بقاء أنظمتهم قوية؛ (3) زيادة معرفة الموردين الاستراتيجيين من خلال مطالبتهم بالتوقيع على إعلان يؤكد أن لديهم أنظمة شبيهة بالعملية المطبقة حاليا فيما يتعلق بتضارب المصالح؛ (4) إجراء تقييمات دورية لمخاطر التدليس في مجال سلسلة الإمداد وتعديل الإجراءات والعمليات وفقا لذلك. وتلاحظ شعبة سلسلة الإمداد أنه نظرا لأن مسؤولي سلسلة الإمداد ليسوا بالضرورة مهرة في تقييم أنظمة مكافحة التدليس، فإن البرنامج يعتمد بشكل أساسي على النظراء المستقلين والإعلانات التي يوقعها الموردون أنفسهم لتعزيز عملية العناية الواجبة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن سياسة البرنامج لمكافحة التدليس والفساد متاحة على موقع الخارجي للبرنامج على الانترنت مما يجعلها في متناول ممثليه، الأمر الذي يوفر مرجعا للمنظمات الأخرى، وبدلا من التزام البرنامج بالشفافية.	شعبة سلسلة الإمداد	التوصية 2. يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتحديد عتبة أو معايير يقوم البرنامج بعدها ببذل العناية الواجبة قبل إضافة مورد استراتيجي إلى القائمة وذلك بغية تقييم درجة النضج في نظام البرنامج لمكافحة التدليس.

<p>يقرر فيما بعد</p>	<p>مقبولة.</p> <p>يدعم مكتب الأخلاقيات مفهوم إدارة البرنامج السنوي لتعارض المصالح والإفصاح المالي ضمن البرنامج باستخدام حل يعززه النظام، رهنا بتوافر الموارد. وقد أعد مكتب الأخلاقيات مشروعاً محدثاً لتعميم لمدير التنفيذ حول برنامج تعارض المصالح والإفصاح المالي. ويلاحظ المكتب أن برنامج الإفصاح المالي ليس أداة تتعلق بالتجسس، وهو بالتالي لا يشمل الإفصاح عن التدليس.</p> <p>وسيستمر مكتب الأخلاقيات في تحويل الحالات إلى إدارة الموارد البشرية عندما تطرأ تأخيرات زائدة في إكمال الإفصاحات. وستنظر إدارة الموارد البشرية فيما إذا كان من المناسب فرض عقوبات على أساس كل حالة على حدة.</p>	<p>مكتب الأخلاقيات/ شعبة الموارد البشرية</p>	<p>التوصية 3.</p> <p>يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتحسين فعالية الإجراء السنوي للإبلاغ عن تضارب المصالح، وخاصة من خلال ضمان رقابة أفضل على المجموعة المستهدفة، وتخفيض الأطر الزمنية لتقديم التقارير ومعالجتها، ومعاقبة التأخير المفرط.</p>
<p>تم تنفيذ التوصية</p>	<p>مقبولة.</p> <p>يعمل مكتب الأخلاقيات بالفعل على لفت انتباه الإدارة إلى حالات تضارب المصالح التي تتطلب تدابير تخفيف أو استشارة أو موافقة من جانب الإدارة بما في ذلك رؤساء المكاتب والمشرفين.</p> <p>ولدى مكتب التفتيش والتحقيق إجراءات للتواصل معومول بها تنص على إخطار المديرين بوجود تحقيق على أساس "الحاجة إلى المعرفة" لتسهيل تعلم الدروس وتقليل الخسائر وحماية البرنامج من التدليس والفساد.</p> <p>ومع ذلك، يمكن لإخطار المشرفين السابق لأوانه بوجود تحقيق نشط أن يخلق مخاطر إضافية تتعلق بالحفاظ على الأدلة، وإلحاق الضرر بسمعة الأفراد، ويمكن أن يؤدي إلى انتهاك السرية مع المشاركين في التحقيق. ويرى مكتب التفتيش والتحقيق أن الإجراءات الحالية مناسبة للمعالجة الشواغل التي طرحها مراجع الحسابات الخارجي.</p>	<p>مكتب الأخلاقيات/ مكتب المفتش العام والرقابة</p>	<p>التوصية 4.</p> <p>يوصي مراجع الحسابات الخارجي بإبلاغ المديرين، بطريقة سرية ومناسبة، بما يشته به من حالات تضارب مصالح وتدليس تتعلق بالموظفين الخاضعين لمسؤوليتهم.</p>
<p>مارس/آذار 2020</p>	<p>مقبولة.</p> <p>بالنسبة لدورة 2019، قامت شعبة إدارة المخاطر المؤسسية بتوحيد معالجة مخاطر التدليس في استعراضات المخاطر من خلال التوجيه المنقح وباستخدام نموذج جديد. وتتضمن توجيهات استعراض المخاطر الآن تصنيفاً للمخاطر يشمل فئة "التدليس والفساد" وأربع فئات فرعية لمساعدة الإدارة في تحديد المخاطر وتحسين تحليلها. وستجري شعبة إدارة المخاطر المؤسسية استعراضات لضمان الجودة في استعراضات المكاتب القطرية للمخاطر، فيما يتعلق بمخاطر التدليس، على أساس استخدام أخذ العينات في الدورة المقبلة لاستعراض المخاطر.</p>	<p>شعبة إدارة المخاطر المؤسسية</p>	<p>التوصية 5.</p> <p>يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتوحيد معالجة التدليس في سجلات المخاطر في المكاتب الميدانية والمقر.</p>

<p>يوليو/تموز 2020</p>	<p>مقبولة.</p> <p>يعد بناء الوعي والقدرة على منع التدليس واكتشافه وإدارة مخاطره أحد أهداف استراتيجية وخطة عمل مكافحة التدليس والفساد، للفترة 2018-2020.</p> <p>ويرد فيما يلي عرض لنهج شعبة إدارة المخاطر المؤسسية إزاء التدريب على خطة العمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● مواصلة تدريب الزملاء في المكاتب القطرية التي تعتبر أكثر عرضة للمخاطر، على بناء القدرات مع تحديد احتياجات هذه المكاتب (حتى مايو/أيار 2019)؛ ● تطوير حلول تدريبية يمكن توسيع نطاقها (حتى فبراير/شباط 2020) وتعميمها عالمياً (حتى يوليو/تموز 2020)؛ ● إكمال تعيين أخصائيي مكافحة التدليس والفساد الذين تم نشرهم في المكاتب الإقليمية والذين سيقومون، من بين أمور أخرى، بتوفير التدريب في المكاتب القطرية. والتمويل مضمون للمتخصصين في مكتب القاهرة الإقليمي ومكتب نيروبي الإقليمي. <p>في الفترة 2017-2018، استضاف البرنامج دورات تدريبية معتمدة لمدققي فاحصي التدليس المعتمدين، لكنه سينتهي التدريب تدريجياً لصالح خيارات أكثر فعالية من حيث التكلفة ومصممة خصيصاً للبرنامج.</p>	<p>شعبة إدارة المخاطر المؤسسية</p>	<p>التوصية 6.</p> <p>يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتوسيع شبكة الموظفين المدربين على سياسة مكافحة التدليس في المكاتب الميدانية الأكثر تعرضاً لمخاطر التدليس (المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية) وتوسيع نطاقها لتشمل شعب المقر.</p>
<p>ديسمبر/كانون الأول 2019</p>	<p>مقبولة.</p> <p>تقوم شعبة إدارة المخاطر المؤسسية بتطوير توجيهات ونماذج لتقييم مخاطر التدليس كجزء من تنفيذ استراتيجية وخطة عمل مكافحة التدليس والفساد، وستدعم الشعبة تقييمات مخاطر التدليس لصالح المكاتب القطرية التي تعتبر أكثر عرضة للمخاطر.</p> <p>علاوة على ذلك، سوف يستمر مكتب المفتش العام في إجراء استعراضات استباقية مواضيعية للنزاهة خاصة بمكاتب قطرية يتم اختيارها باستخدام معايير قائمة على المخاطر.</p>	<p>شعبة إدارة المخاطر المؤسسية</p>	<p>التوصية 7.</p> <p>يوصي مراجع الحسابات الخارجي بوضع مبادئ توجيهية بشأن إجراء تقييمات لمخاطر التدليس تغطي أكثر ما يتعرض للمخاطر من العمليات (تكنولوجيا المعلومات، والتحويلات القائمة على النقد، والمنظمات غير الحكومية، وما إلى ذلك) ومن البلدان (اليمن وتركيا وغيرها).</p>
<p>ديسمبر/كانون الأول 2019</p>	<p>مقبولة.</p> <p>ستقوم وحدة شركات المنظمات غير الحكومية وشعبة إدارة المخاطر المؤسسية بإعداد مواد توجيهية للمكاتب القطرية لزيادة وعي الشركاء المتعاونين بالالتزام التعاقدى بالإبلاغ عن شكوك التدليس، بما في ذلك إمكانية الإبلاغ السري عبر الخط الساخن.</p>	<p>وحدة الشركات مع المنظمات غير الحكومية/شعبة إدارة المخاطر المؤسسية</p>	<p>التوصية 8.</p> <p>يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتحسين معرفة الشركاء المتعاونين بالتزاماتهم التعاقدية المتعلقة بالإبلاغ عن جميع حالات التدليس المقترض، من خلال وضع وثائق توجيهية تستخدمها المكاتب القطرية عند تدريب شركائها. ويجب أن تؤكد هذه الوثائق، على وجه الخصوص، على شروط استخدام الخط الساخن السري للإبلاغ عن التدليس.</p>

<p>تم تنفيذ التوصية - أنظر أيضا الرد على التوصية 10</p>	<p>مقبولة. في حين أن آليات الشكاوى والتعقيبات في المجتمعات المحلية التي يعمل فيها البرنامج هي في المقام الأول أدوات برمجية لضمان مساءلة البرنامج أمام الأشخاص المتضررين من خلال تعزيز التواصل في الاتجاهين وتمكين البرنامج من إجراء تصحيحات في مسار تنفيذ برامجه، فإن من المسلم به أن آلية الشكاوى والتعقيبات هي في الغالب الآلية الوحيدة أو الأكثر ملاءمة المتاحة للمستفيدين للإبلاغ عن التدليس.</p> <p>وقد أنشأ البرنامج معايير دنيا لآليات الشكاوى والتعقيبات تقضي بمعاملة الشكاوى المتعلقة بالتدليس على أنها ذات أولوية عالية. وبموجب سياسة مكافحة التدليس والفساد، يعد الإبلاغ عن شكوك التدليس والفساد المحددة من خلال أي آلية، بما في ذلك آليات الشكاوى والتعقيبات، إلزاميا.</p> <p>وسيستمر البرنامج في تشجيع الإبلاغ الفعال من خلال هذه الآليات الأساسية كجزء من تنفيذ التوجيهات بشأن الإبلاغ عن التدليس التي يجري العمل على تطويرها كجزء من استراتيجية وخطة عمل مكافحة التدليس والفساد (انظر الرد على التوصية 10).</p>	<p>وحدة حالات الطوارئ والحالات الانتقالية</p> <p>شعبة إدارة المخاطر المؤسسية</p>	<p>التوصية 9.</p> <p>يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتنفيذ الآليات المحلية في جميع المكاتب الميدانية للإبلاغ عن حالات التدليس (آليات الشكاوى وردود الفعل، وما إلى ذلك) وضمان معالجة جميع ادعاءات التدليس بفعالية من جانب المكاتب وإبلاغ المقر بها.</p>
<p>ديسمبر/كانون الأول 2019</p>	<p>مقبولة. تعد شعبة إدارة المخاطر المؤسسية توجيهات حول الإبلاغ عن التدليس كجزء من تنفيذ استراتيجية وخطة عمل مكافحة التدليس والفساد.</p>	<p>شعبة إدارة المخاطر المؤسسية</p>	<p>التوصية 10.</p> <p>يوصي مراجع الحسابات الخارجي بإصدار دليل للمديرين الميدانيين لتحديد معايير الإبلاغ عن التدليس.</p>
<p>ديسمبر/كانون الأول 2019</p>	<p>مقبولة. يشير تقرير مراجع الحسابات الخارجي إلى وجود طريقتين لتحقيق اللامركزية من أجل تقليل عبء العمل على مكتب التفتيش والتحقيق هما: (1) تفويض الحالات الصغيرة؛ (2) تفويض التحقيقات الأولية. ومن أجل معالجة مشكلة عبء العمل جزئيا وتوضيح وتبسيط دور الإدارة، ستقوم شعبة إدارة المخاطر المؤسسية بإعداد توجيهات بالتعاون مع مكتب المفتش العام لتحديد نطاق الاستعراضات الأولية لادعاءات التدليس والتي يجريها المديرين المسؤولون قبل تثبيت إنشاء دعوى تدليس ظاهرة الواجهة. وستشمل التوجيهات مشورة بشأن إجراء الاستعراض بهدف ضمان جملة أمور من بينها نزاهة التحقيق اللاحق الذي سيجريه مكتب المفتش العام. وفي نفس الوقت، ستقوم شعبة إدارة المخاطر المؤسسية بإعداد خطة لتنفيذ تعميم التوجيهات على المديرين. وفي مسار عمل تكميلي، يعمل مكتب التفتيش والتحقيق على تطوير برنامج تحقيق بالوكالة لتدريب الموظفين الميدانيين من غير موظفي مكتب التفتيش والتحقيق على الإجراءات المناسبة لجمع الأدلة والسرية والتواصل لتمكينهم من مساعدة المكتب في التقييمات الأولية لادعاءات التدليس وسوء السلوك.</p> <p>وحفاظا على سلامة التحقيق، سيقوم مكتب التفتيش والتحقيق بالإشراف على التحقيقات بالوكالة وإدارتها لضمان الامتثال لمعايير التحقيق ومعايير الجودة والإجراءات القانونية الواجبة، وللتكفل بأن يظل التحقيق غير متحيز ومستقل. وسيحتفظ مكتب التفتيش والتحقيق بمسؤوليات الإبلاغ والاتصال الخاصة بالتحقيقات بالوكالة لضمان مساءلة مرتكبي الجرم بموجب القواعد والمبادئ التوجيهية لمنظومة الأمم المتحدة وسياسات البرنامج وممارساته.</p>	<p>شعبة إدارة المخاطر المؤسسية</p>	<p>التوصية 11.</p> <p>يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتفويض معالجة ادعاءات التدليس البسيطة، التي تنطوي على مبلغ أقل من حد أدنى معين، إلى المديرين المسؤولين مع الحفاظ على الالتزام بإبلاغ مكتب التفتيش والتحقيق.</p>

<p>يوليو/تموز 2020</p>	<p>مقبولة. ستقوم شعبة إدارة المخاطر المؤسسية، بالتشاور مع مكتب المفتش العام، باستعراض المنهجيات المحتملة لتقدير إجمالي خسائر التدليس المفترض لكل حالة تحقيق.</p>	<p>شعبة إدارة المخاطر المؤسسية</p>	<p>التوصية 12. عملا على تحسين الإدارة الداخلية لمخاطر التدليس، يوصي مراجع الحسابات الخارجي بربط كل تحقيق في التدليس بتقدير لأثره المالي استنادا إلى منهجية توضع مع إدارة تسيير الموارد.</p>
<p>ديسمبر/كانون الأول 2019</p>	<p>مقبولة. سيعالج البرنامج هذه التوصية من خلال مذكرات موجهة إلى المديرين القطريين في البلدان الأكثر تعرضا لخطر التدليس والفساد لتشجيعهم على الانخراط في مسائل مكافحة التدليس والفساد من خلال فريق الأمم المتحدة القطري، ومن خلال تحديث رسائل التكاليف المرسلة إلى المديرين القطريين عند التعيين لتعزيز مسؤوليات مكافحة التدليس والفساد.</p>	<p>نائب المدير التنفيذي بدعم من شعبة إدارة المخاطر المؤسسية وشعبة الموارد البشرية</p>	<p>التوصية 13. يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتحديد هدف اعتماد مواقف واستراتيجيات مشتركة على مستوى أفرقة الأمم المتحدة القطرية، للمديرين القطريين في البلدان الأكثر تعرضا لمخاطر التدليس والفساد.</p>